تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان من وجهة نظر موظفي كليات العلوم التطبيقية

Challenges of financing government higher education institutions in the Sultanate of Oman From the point of view of the staff of the Colleges of Applied Sciences

إعداد

Prepared by

ماهر بن أحمد البحراني

طالب دكتوراه في جامعة محمد الأول

PhD student at Muhammad the First University

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة(المملكة المغربية)

Faculty of Arts and Humanities , Oujda (Kingdom of Morocco)

maheralbahrani@hotmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التمويلية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، والتحديات في التعليمات والنظم الإدارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وكذلك الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية في مجالات الدراسة تعزى إلى النوع الاجتماعي والوظيفة، واستخدم المنهج الوصفي، وتكونت العينة من موظفي كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي في سلطنة عمان، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة والتي تكونت من (27) فقرة، والتي تم إعدادها وفقا للمنهجية العلمية في إعداد الاستبانات.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تحديات كثيرة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية منها تحدي التقدم التكنولوجي السريع والحاجة للتطوير المستمر بحاجة إلى توفير التمويل اللازم ، وأيضا استمرار مسؤولية الدولة في الأنفاق على التعليم العالي ، وأيضا توجد تحديات في التعليمات والنظم الإدارية والمالية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية منها ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، وأيضا تعدد الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي الحكومية يخلق نوعا من الازدواجية في أدوارها ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى إلى النوع الاجتماعي والوظيفة .

الكلمات المفتاحية : تمويل التعليم الجامعي ـ التعليم العالي .

Abstract

The study aimed at identifying the funding challenges in the governmental higher education institutions, the challenges in the administrative and financial regulations and rules faced by government institutions of higher education, as well as revealing the significance of statistical differences between arithmetic averages in fields of study were attributed to the category of gender and job dimensions .The descriptive approach was used, and the sample consisted of employees of the faculties of Applied Sciences of the Ministry of Higher Education in the Sultanate of Oman. The questionnaire was used as a study tool, and it consisted of 27 items, which were designed to meet with the scientific methodology in the preparation of the questionnaires.

The results of the study showed that there are many challenges in financing government institutions of higher education, including the challenge of rapid technological progress and the desire for continuous development need to provide the necessary funding, as well as the continued responsibility of the State in spending on higher education. Also the challenges in

the instructions and administrative and financial systems of the government regarding higher education institutions, including feeble investment mechanisms in the governmental higher education institutions, as well as the multiplicity of supervisors of governmental higher education institutions, create a form of duplication in their roles, as the results show that there are no differences in variables that due to gender and employment.

Key words: financing university education - higher education.

مقدمة

يعد التعليم أساس تقدم الشعوب والمجتمعات بكافة أطيافها، ولايمكن أن نعرف تقدم وحضارة أي شعب من شعوب العالم بدون معرفة إهتمام هذه الشعوب بالتعليم، حيث أن أي تنمية يكون أساسها التعليم، والإنسان هو أساس أي تنمية، ولا يمكن تنمية الإنسان إلا بالتعليم الجيد، ومما لاشك فيه أن التعليم الجامعي أو التعليم العالي يلعب دوراً محورياً وهاماً في تكوين شخصية الفرد والمجتمع، حيث أن التعليم العالي هو الذي يخرج أفراد متخصصين ومؤهلين للعمل في جميع ميادين الحياة، مما يعود على الدولة والمجتمع بالنفع والفائدة، إضافة إلى العائد المادي الذي يسمح للأفراد بحياة كريمة.

ونتيجة للإهتمام الكبير بالتعليم ولاسيما التعليم العالي، شهدت معظم دول العالم زيادة في نفقاته وتكاليفه بسبب زيادة الطلب الإجتماعي عليه، لذلك أصحبت هذه التكلفة تمثل عبء كبير على الدول والحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولاسيما في ظل الأوضاع الإقتصادية الخانقة وإرتفاع التكاليف، حيث أصبح الإنفاق على التعليم العالي من أهم التحديات التي تواجهها الدول، الذي يتطلب منه البحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم العالي، إضافة إلى الموارد التي تخصصها الدولة، والعمل على ترشيد الإنفاق والعمل على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يرتبط تمويل التعليم العالي في كل مجتمع بالنظام الاقتصادي، وتتعدد مصادر التمويل تبعا للسياسات التمويلية المعتمدة، والتوجهات الاجتماعية السائدة، ويتأثر مقدار الاستثمار في التعليم العالي بالنظرة المجتمعية لأهميته. وفي ظل وجود آلية السوق التي تتحكم في إدارة الاقتصاد، ونظراً للتكلفة المالية المتعاظمة على مؤسسات التعليم العالي نتيجة المناشدة بالتعليم العالي للجميع مع محدودية الإمكانيات المتاحة فقد أصبح من الضروري بمكان البحث عن مصادر مكملة لدعم موازنات الجامعات والكليات. وتعتبر الموازنة العامة للدولة البرنامج المالي لخطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتي عن طريقها يتم تمويل برامج التنمية ومنها تمويل التعليم العالي، ومع زيادة تدخل الدول في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازداد حجم النفقات العامة وزادت الأعباء المالية على الحكومة، ومن ثم زادت الحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة بديلة أو مكملة لتمويل هذه النفقات العامة، خاصة في ظل ما تشهده الدول

النامية من عجز في الموازنة العامة، وقبل البحث في صيغ جديدة لتمويل التعليم العالي، يجب العمل على ترشيد الانفاق، وقد أصبح موضوع خفض التكلفة أو استثمارها موضوعاً لعديد من الأبحاث والدراسات، بل منبعا لعديد من الدراسات الممولة من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية والتي تستهدف إمداد المخطط التربوي، وصانع القرار، ومتخذه بتوجيهات مفيدة في كيفية تفسير المشكلات في مجال تكلفة التعليم ومحاولة التغلب عليها، ولاسيما في الدول النامية.

تواجه اليوم معظم دول العالم تحديات عدة لم تعهدها من قبل وقد أثرت على نظام التعليم العالي ومؤسساته ومن تلك التحديات نذكر منها على سبيل المثال: تحديات لها صلة بالعامل الديموغرافي وأخرى لها علاقة بالجودة والخصخصة والتمويل الذي يعد بحق أهم هذه التحديات لما يتطلبه النهوض بقطاع التعليم العالي وتطويره من موارد مالية كافية، وتختلف حدة هذه التحديات من دولة الى أخرى وفقاً لظروفها وإمكانياتها وأولوياتها.

ورغم أن هذه الظاهرة تكاد تكون عالمية، إلا أنها تبدو بشكل جلي في الدول النامية التي تحاول في الوقت نفسه تطبيق مجانية التعليم، ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وزيادة عدد الراغبين في الولوج الى مؤسسات التعليم العالي. إلا أن حكومات هذه الدول تجد نفسها عاجزة عن تلبية هذه الطموحات مما يدفعها الى البحث عن بدائل جديدة لتمويل هذا القطاع الحيوي إلى جانب الدعم الحكومي المخصص لهذا القطاع طبعا.

ويرى الغامدي(2000) أنه من الصعب أن تتحمل أي دولة عبء التمويل الكامل لنظام التعليم العالي من موازنة الدولة، وذلك يرجع في نظره إلى عدة أسباب هي:

- الأوضاع الاقتصادية الحرجة لكثير من الدول.
- زيادة الطلب على التعليم العالي.
- النمو الديموغرافي غير المتوازن مع الموارد المالية.
- عدم توفر مسارات كافية ومتنوعة للطلاب بعد إتمام مرحلة المدرسة.

إن التعليم العالي في معظم الدول العربية يشهد زيادة حادة في نفقاته وتكاليفه في الوقت الذي يواجه فيه إقبالاً من شتى الأعمار والمناطق وفي ظل أوضاع مضطربة في عدد من الأقطار العربية. ولذلك فقد اضطرت حكومات هذه الدول إلى تخفيض المخصصات المالية المعتمدة في موازناتها السنوية للتعليم العالي. وقد زاد الأمر سوءاً ارتفاع أسعار السلع والمواد التعليمية والدراسية من أجهزة ومعدات ولوازم ومواد مخبريه مما يستنزف معظم الموارد المالية في النفقات الجارية اللازمة لاستمرار وديمومة

العملية التعليمية ناهيك عن النفقات الاستثمارية اللازمة لتأمين استمرار تقدم ورقي المؤسسة التعليمية ومواكبتها للتطورات العلمية في عالم سريع التغير والتطور.

ولذلك؛ فإن موضوع تمويل التعليم العالي يحظى باهتمام متزايد من قبل مخططي السياسات التربوية والقادة التربويين في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ويحتل موضوع تمويل التعليم محور الإهتمام والتركيز في جميع الدول العربية، وبخاصة في السنوات القليلة الماضية، وقد برز هذا الإهتمام من خلال تأكيد القيادات السياسية والاجتماعية والتربوية في الدول العربية على ضرورة تحسين نوعية التعليم، بعد أن توسع هذا التعليم من الناحية الكمية بشكل هائل في جميع الدول العربية(بدر ، 2000).

ومهما تنوعت مصادر تمويل التعليم العالي وتعددت بدائله إلا أن المشكلة ستظل قائمة إذا لم يلازم كل هذه الجهود تحقيق الكفاءة في الإدارة المالية وحسن تصريفها بشكل يضمن التوافق بين الحفاظ واستمرار الجودة وتحقيق التوازن في تكاليف التعليم العالي، وتوفير المحاسبة والشفافية في آليات الصرف والمتابعة والتدقيق، والذي يهدف إلى التأكد من عدم هدر الموارد المالية وضمان إدارتها بكفاءة واقتدار.

مشكلة الدراسة

يعدّ موضوع التمويل من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل، وهذه القضية مطروحة في جميع دول العالم لأسباب عدّة، أوّلها: ارتفاع تكاليف التعليم العالي في ضوء تزايد الإهتمام بالجودة، وثانيها: الفرق الكبير بين تطلّع المجتمعات المتزايد للحصول على المعارف والمهارات وبين ما هو متاح من موارد مالية لدى المؤسّسات التعليميّة، وثالثها: تزايد الإنفاق على البحث والتجديد بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية في مجالي البحث والتعليم من سعي دؤوب إلى التميز.

إن الإنفاق على التعليم العالي، لابد وأن ينظر إليه على أنه استثمار منتج لا محض استهلاك فقط، وإذا ما أرادت الحكومات زيادة معدلات النمو فأنه يتوجب عليها معرفة أوجه المفاضلة بين أوجه الإستثمار في التعليم العالي وبين أوجه الاستثمارات الأخرى، وعلى وجه التحديد بين الإستثمار في رأس المال البشري والبنية الأساسية والاجتماعية ومعرفة أيضا أي شكل من أشكال الإستثمار في التعليم ستعطي مردوداً أعلى، حيث أن الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والعمالة المدربة، عوامل ليست كافية لبناء إقتصاد حديث ذو إنتاجية عالية، لذلك يجب توفير عدد كبير من الأيدي البشرية ذات القدرات المهارية العالية حيث تستغل كوقود في إحداث عملية التنمية (عابدين ، 2011) .

لذا تمر مؤسسات التعليم العالي بتحديات كبيرة في سعيها لتوفير التمويل اللازم لإدارة شؤونها وتقديم التعليم الجيد لطلابها , ويرجع الربيعي (2008) هذا التحدي إلى عوامل عديدة منها:

- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والتزايد المستمر في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بهذا المستوى من التعليم.
- الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول وعدم مقدرتها على توفير التمويل اللازم لمواجهة الزيادة المضطردة في الجامعات والكليات.
- مناشدة المجتمع بالعمل على تحديد المسؤوليات والمصداقية والشفافية في توجيه الأموال العامة والترشيد في إنفاقها.
- تعاظم دور القطاع الخاص بعد اتباع الكثير من الدول لنهج الخصخصة للمشاريع الحكومية مما استدعى إيجاد صيغ للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تمويل التعليم.
- حاجة الحكومات إلى إعادة تحديد الأولويات وإيجاد آليات جديدة للصرف المالي لتحقيق العدالة والمساواة، والتكافؤ الاجتماعي مما يعني إعادة توزيع الدخل القومي على القطاعات المختلفة وفقا لمعايير جديدة وأولويات قد تفرضها أحياناً المتغيرات الدولية.

وسلطنة عمان كباقي الدول النامية لديها تحديات كثيرة منها التحديات في التعليم وكيفية تمويل التعليم في ظل الزيادة السكانية ومحدودية الموارد المالية المتاحة، حيث حدد تقرير التنمية البشرية في عمان 2003م (وزارة الاقتصاد الوطني ، 2004) أهم المشكلات المتعلقة بإدارة التعليم العالي ومؤسساته، على النحو التالي:

1. رغم استحواذ التعليم العالي على نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، إلا أن التوسع في قبول الطلاب في هذا القطاع يستوجب تأمين موارد إضافية لتمويله.
2. أن استجابة مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، والوفاء بأهداف عمننة العمالة يستوجبان تصحيح الخلل في توزيع الطلاب على التخصصات الإنسانية والعلمية والتقنية.

لقد حققت سلطنة عمان مراكز متقدمة في مؤشرات تطور التعليم العالي طبقا لتقرير حالة التعليم العالي في العالم (وزارة الاعلام ، 2018) الذي أصدره المجلس الثقافي البريطاني والذي يتضمن 38 دولة حول العالم، وصنفت السلطنة في المركز الثاني عربيا في مؤشر سياسات التنمية المستدامة، والمركز الثاني عربيا والتاسع عالميا في مؤشر انفتاح نظم التعليم العالي الذي يرصد توافر البنية الأساسية التي تسهل تنقل الطلاب والباحثين وجذب الطلاب الى الجامعات الوطنية، كما صنف التقرير السلطنة في المركز الثاني عربيا والتاسع عالميا في مؤشر ضمان الجودة ودرجة الاعتراف والذي يرصد توافر متطلبات الكفاءة التعليمية، والمركز الثاني عربيا والثاني عشر عالميا في مؤشر السياسة الوطنية والبيئة التنظيمية لدعم حركة الطلاب.

كما جاءت السلطنة من خلال التقرير في المركز الثاني عربيا والخامس عشر عالميا في مؤشر المشاركة البحثية الدولية والذي يرصد الدعم المقدم من قبل الحكومات لمشاركة الطلاب والباحثين في البحوث الدولية التي تقوم على التعاون.

وقد حققت السلطنة هذه المراكز نتيجة الانفاق الكبير الذي يعتمد على الانفاق الحكومي في تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان، وتعتبر الحكومة هي المصدر الرئيسي للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي الحكومية وأيضا محدودية المصادر الأخرى لمساندة الحكومة في الانفاق، حيث تعتمد مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشكل كبير على الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للتمويل من خلال البعثات التي تخصصها الحكومة للطلبة العمانيين.

حيث تقوم الحكومة بتوفير عدة برامج دراسية للطلبة العمانيين من خلال قائمة من البرامج الدراسية المدعومة ماديا من الحكومة مثل المقاعد الحكومية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وبعثات الضمان الاجتماعي وبعثات الدخل المحدود والبعثات الداخلية الكاملة والبعثات الخارجية و المنح الدراسية الخارجية والداخلية .

ويبين الجدول رقم (1) أعداد الطلبة المقبولين سنويا على المقاعد الدراسية التي تقدمها الحكومة خلال الفترة من العام الأكاديمي 2012/2011 الى العام الأكاديمي 2018/20017 (وزارة التعليم العالي ، 2018) .

جدول رقم (1)

عدد الطلبة المقبولين على المقاعد الدراسية التي تقدمها الحكومة خلال الفترة من العام الأكاديمي 2012/2011 الى العام الأكاديمي 2018/2017

السنة	المتقدمون الناجحون	المقبولين	نسبة المقبولين من المتقدمون الناجحون
2012/2011	40924	27991	%68.4
2013/2012	38766	28774	%74.2
2014/2013	34823	31508	%90.5
2015/2014	35077	26151	%74.6
2016/2015	33366	25469	%76.3
2017/2016	32172	23776	%73.9
2018/2017	33013	24421	%74

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ تطور نسبة المقبولين على المقاعد الدراسية التي تقدمها

الحكومة حيث ارتفعت نسبة المقبولين من المتقدمين الناجحون من (68.4%) في العام الأكاديمي 2012/2011، ووصلت الى (74%) في العام الأكاديمي 2018/2017، ويعني ذلك أن الحكومة تحملت الأعباء المالية لقبول هؤلاء الطلاب وهذا يؤدي أن الحكومة التي تعتبر الممول الأساسي في الانفاق على التعليم العالي، وهذا يدل على الحجم الكبير من الانفاق الحكومي علي التعليم، وهذا يؤثر على استدامة الانفاق الواسع على التعليم الذي تزيد تكاليفه سنويا والذي يحتاج الى دعم سنويا من مصادر أخرى غير الحكومة.

أهمية الدراسة

نتيجة للمتغيرات العالمية والضغوط التي تواجهها الدول في تمويل التعليم العالي والتحول في آليات عمل الإقتصاد العالمي، إضافة إلى ظهور الإتجاه المنادي بالتعليم العالي للجميع والذي يلازمه زيادة فرص الإستيعاب في الجامعات والكليات فقد غدت المشاركة أمرا حتميا للعديد من الدول لأنها لا يمكن أن تتحمل كل تكاليف الدراسة للطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم الجامعية، ومحاولة الدولة في البحث عن مصادر أخرى للتمويل تقوم على أساس المشاركة بين أفراد المجتمع والحكومة في الوفاء بمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال المساهمة في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة، وتكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- وجود جهات عديدة مستفيدة من مخرجات التعليم العالي تتمثل في الأشخاص المستفيدين وجهات التوظيف وقطاعات الإقتصاد المختلفة والمجتمع.
- العمل ببعض المبادئ الداعية إلى زيادة فرص التعليم العالي ومنها التعليم للجميع والتعليم من أجل التعليم وكلها مفاهيم تحث على فتح مجالات أرحب والتوسع في التعليم العالي مما يعني زيادة التكاليف.
- الحصول على فرص التعليم العالي للطلبة يؤدي إلى تكوين رأس مال بشري متمكن وقادر على المنافسة والمساهمة في رفع الإنتاجية في قطاعات العمل والإنتاج.
- إستمرار إعتماد الجامعات والكليات على التمويل الحكومي يشكل عبئاً مستمراً في توفير التمويل المتزايد لهذه المؤسسات والذي لا تستطيع الكثير من الحكومات الوفاء به في الوقت الراهن.
- ظهور آليات السوق كمؤثر قوي في إتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم وبرامجه والمطالبة بإجراء التعديلات والتحسينات المستمرة فيها يجعل من القطاع الإقتصادي محركاً أساسيا في التعليم العالي مما يعني ضرورة مشاركته ومساهمته في الأعباء المالية الإضافية الناتجة عن الوفاء بمتطلبات التجديد.

- البحث عن بدائل لتمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان.

وتعتبر المشاركة في تمويل التعليم العالي في الوقت الراهن ظاهرة عالمية، حيث يبدو أن هناك تحولاً في الإعتماد الكلي على الحكومة إلى مساهمة الطلاب وأولياء الأمور في تمويل تكاليف التعليم العالي، هذا بالإضافة إلى التبرعات المقدمة من الجهات والأفراد للمشاركة في تمويل بعض تكاليف التعليم العالي، كما تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تعتبر أول دراسة تتناول موضوع تحديات تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان.

أهداف الدراسة

نظرا للأوضاع الإقتصادية التي مرت بها سلطنة عمان والتي ترتبت على إنخفاض عائدات الدولة بسبب إنخفاض أسعار النفط الذي يعتبر المورد الأساسي في ميزانية الدولة حيث تبلغ إيرادات النفط والغاز أكثر من 75% من إيرادات الموازنة العامة للدولة أي أن الإعتماد الأكبر على إيرادات النفط والغاز، ولقلة الدراسات في مجال تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان، ونتيجة تأثر مؤسسات التعليم العالي الحكومية نتيجة الأزمة الإقتصادية التي تمر بها الدولة والعالم ، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه التعليم العالي الحكومي في سلطنة عمان .

أسئلة الدراسة

بناء على ما تم تشخيصه في مشكلة الدراسة وإستنادا إلى مصادر تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان، فإننا نحاول من خلال هذا البحث التعرف على تحديات تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟
- ما هي التحديات في التعليمات والنظم الإدارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في مجالات الدراسة تعزى للنوع الإجتماعي، والوظيفة ؟

وسوف تقتصر هذه الدراسة على موظفي كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي.

مصطلحات الدراسة

التعليم العالي:

يعرف بأنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية بعد المرحلة الثانوية والتي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، والكليات.

الجامعة، الكلية:

المؤسسة التي يلتحق بها الطالب بعد إنهائه مرحلة التعليم الثانوي وتكون مدة الدراسة فيها من أربع سنوات إلى ست سنوات دراسية، ويقصد بها في هذه الدراسة الجامعات والكليات الحكومية العمانية، كما أنها تهتم بالبحث العلمي لتطوير المعرفة وتتمتع كل جامعة وكلية بشخصية إعتبارية وإستقلال إداري ومالي، وذلك حسب الجهة التي تشرف عليها.

تمويل التعليم الجامعي:

هو مجموع الموارد المالية والمادية المخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم العالي خلال فترة زمنية محددة.

الدراسات السابقة

هناك دراسات كثيرة ومتنوعة عن تمويل التعليم العالي وقد دلت هذه الدراسات على كثرة مصادر التمويل وتنوعها وسوف نستعرض بعض هذه الدراسات.

تناولت دراسة عليمات (2007) بعنوان: استراتيجية مقترحة لحل مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية ومقارنتها مع تمويل الجامعات الخاصة ، الكشف عن مشكلات التمويل لدى الجامعات الحكومية، وتتبع مشكلة العجز الحاصل في موازنات التعليم العالي الحكومي الناتج عن الإقبال المتزايد على الالتحاق بهذا التعليم وارتفاع تكلفته.

وقد تكون مجتمع الدراسة من الجامعات الحكومية والخاصة بالأردن وقد تمثلت عينة الدراسة بجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة وجامعة الزرقاء الأهلية وجامعة عمان الأهلية.

تم تحليل ميزانيات الجامعات الحكومية والخاصة ضمن العينة خلال الفترة من 2001 ولغاية 2005 وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ضرورة قيام الحكومة بإعادة النظر في أسلوب دعمها للجامعات وربطه بمؤشرات مع تقليص هذا الدعم سنوياً وصولاً إلى اعتماد الجامعات الحكومية على إراداتها الذاتية وعوائد صناديق الاستثمار.
- ضعف كفاءة إدارة التمويل في الجامعات الحكومية الأمر الذي أدى إلى عشوائية الاقتراض لتغطية العجز.

- عدم وجود خطط استراتيجية في الجامعات الحكومية يتم على ضوئها رسم السياسات وتوجيه الإنفاق.

وبناءً على النتائج أوصى الباحث بما يلي:

- ربط الدعم الحكومي للجامعات الحكومية بالإنجازات التي تحققها مع الحفاظ على المستوى التعليمي.
- جعل الجامعات الحكومية مراكز إنتاج وذلك من خلال تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة.
- العمل على زيادة كفاءة الإنفاق من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية.

أما دراسة ميالة والقريشي (2014) فقد هدفت الى دراسة مصادر التمويل والانفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق وتحدياته والحلول المقترحة من خلال إيجاد مصادر تمويل إضافية ، وتضمت الدراسة عدة محاور منها واقع التمويل الحكومي وتحدياته ، وواقع الانفاق الحكومي وتحدياته ، والبدائل المقترحة لتطوير منظومة التمويل الجامعي الحكومي ، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- قلة المبالغ المرصدة من الدولة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي .
- الاعتماد على التمويل الحكومي للتعليم العالي يواجة ضغوط كثيرة وقصور للوفاء بمتطلبات التعليم العالي مع ضعف الناحية الاستقلالية لها .
- وجود خلل في توزيع الموارد المالية بين المبالغ المخصصة لقطاع التعليم والقطاعات الأخرى وكذلك النفقات الجارية والاستثمارية .
- إعتماد الموازنة على الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على المعيار التاريخي والتفاوضي في تخصيص النفقات العامة ، فيؤدي الى قصور تحقيق أهداف الوحدات الحكومية والاستجابة لاحتياجاتها .

وقد حددت الدراسة عدد من التوصيات وهي :

- إتباع سياسة تدبير موارد إضافية وتبني فكرة الجامعة المنتجة وإستحداث أنشطة تربوية تخدم أغراض المجتمع وتعود بالنفع المالي على المؤسسات التعليمية .
- منح الجامعات الاستقلال الإداري والمالي لتفعيل العملية التعليمية ووضع سياسات وإجراءات يضمن تطبيقها توفير مصادر تمويل إضافية .
- العمل على إعادة النظر في توزيع الموارد المالية لبنود الانفاق على التعليم بما يعيد التوازن بين بنود النفقات التشغيلية والاستثمارية .
- تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات للنهوض بالآلية المتبعة في إعداد الموازنة العامة بحيث يتم مراعاة إعتماد الموازنات الحديثة لوضع التقديرات اللازمة لوحدات القطاع الحكومي .

كما نلاحظ أن دراسة المذكور والدباسي (2016) بعنوان بدائل تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت في ظل التحديات الاقتصادية والتربوية ، والتي هدفت الى الوقوف على أهم التحديات الاقتصادية والتربوية التي تواجة مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت ، وبدائل تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في الكويت ، وتوصلت الدراسة الى أن واقع الانفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي الحكومية غير كاف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، وكانت ابرز التحديات الاقتصادية كانت هي قصور دور القطاع الخاص في دعم تمويل التعليم العالي ، وتزايد المصاريف الرأسمالية من أراضي ومباني وانشاءات وأجهزة ، وأيضا تذبذب الأسعار في السوق النفطية ، كما كانت أبرز التحديات التربوية هي التقدم التكنولوجي السريع والحاجة للتطوير الدائم ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعه من التوصيات وهي تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر أساسي في تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، وتفعيل دور بدائل أخرى مثل القطاع الخاص في المساهمة في عملية تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، ودعوة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الى دراسة كفاية تمويلها باساليب البحث العلمي ، وإنشاء الصناديق الاستثمارية المختلفة سواء داخل أو خارج الدولة يعود ريعها لتطوير مؤسسات التعليم العالي ، وأن تعمل مؤسسات التعليم العالي في تنمية مواردها المالية ، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إستخدام بدائل غير حكومية للتمويل .

بينما دراسة مخلص (2017) فقد هدفت إلى التعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي ببريطانيا وأمريكا، والتعرف أيضا على أوجه الشبه والاختلاف في مشاركة الكلفة في التعليم الجامعي في الدول محل المقارنة، والاستفادة من خبرات بريطانيا وأمريكا في مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي، وأظهرت نتائج التحليل المقارن أن هناك قصوراً في إجراءات خفض الكلفة في التعليم الحكومي السعودي وطرق التمويل وإجراءات الصرف والميزانية المقررة للجامعة، كما يوجد قصور في برامج الربط بين البحث العلمي وحاجات سوق العمل، وذلك نتيجة لعدم اشتراك الجامعة مع المؤسسات الصناعية الكبرى، وعدم وجود شراكة بينهم من أجل توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحاجات سوق العمل، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة وحاجات سوق العمل السعودي، على عكس بريطانيا وأمريكا فهما يهتمان بجميع البرامج التي تخدم البحث العلمي وخدمة المجتمع وتلبي حاجات سوق العمل، كما تعتمد المملكة العربية السعودية على طرق تقليدية كإجراءات لخفض التكلفة في التعليم العالي منها ؛ الحد من سياسة القبول للطلاب والطالبات، وزيادة رسوم التعليم على الطلبة، وفرض ايجارات على المرافق، وتخفيض النفقات غير المباشرة على عكس الدول محل المقارنة.

وقد وضع الباحث مجموع من التوصيات منها التالي:

- أن تهدف برامج مشاركة الكلفة إلى تنمية الاهتمام بالنواحي المالية والاقتصادية في الجامعة وفهم اللوائح والقرارات الوزارية التي تحكم مثل هذه الامور، وأن تساهم في حل المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي.
- تسويق فكرة مشاركة الكلفة في التعليم العالي وتقديمها من خلال الهبات والوقف ومشاركة الاسر والقطاع الخاص بطرق عملية وجاذبة.
- إعادة تقييم وضع المشاريع الاستشارية والاوقاف والمشاريع المشتركة ومراجعتها وكيفية إدارتها وآلية مشاركة القطاع الخاص فيها.
- تنمية الاتجاه نحو الحفاظ على استقلالية الجامعة مالياً وإدارياً.
- تشجيع المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية على المشاركة في التخطيط لتطوير مصادر تمويل التعليم العالي.
- العمل على تقليص حجم الدعم العام للطلبة غير المحتاجين.
- أن تمنح الدولة قروضا للطلبة من أجل استكمال دراستهم الجامعية، على أن يسدد بعد تخرجهم بشروط ميسرة.

بينما هدفت دراسة جونج بلود (Jongbloed, 2008) التي حملت عنوان: تمويل التعليم العالي من وجهة نظر أوروبا، إلى مناقشة تمويل التعليم العالي في أوروبا، حيث تناولت الدراسة قضية تمويل التعليم العالي من عدة جوانب وهي: من يمول التعليم العالي، وكيفية تخصيص التمويل الحكومي للجامعات، وكيفية تأثير الاستقلال الذاتي للجامعات في اتخاذ القرارات أكثر من الموارد المادية والبشرية، وقد عرضت الدراسة عدة نماذج للتمويل والتي وضعت ضمن التصنيف العام .كما وضحت الدراسة مسح لآليات تمويل أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء أوروبا، فوجدت في معظم البلدان أن التخصيص المباشر يحدث من خلال مزج معايير المدخلات مع المخرجات .وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ميزانيات المؤسسات تعتمد على اختيار الطالب أكثر من اعتمادها على التخطيط المركزي. وكان من أهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة هي الحاجة إلى الحكومات الأوروبية لزيادة الاستقلال الذاتي لجامعاتها الوطنية وإعادة النظر في هياكلها الإدارية، ودور هذه الحكومات يكمن في تقديم المعونات وتعزيز الوصول إلى تنظيم ودعم الطلاب وكفالة ضمان الجودة.

وقد وضعت دراسة ميريسوتس (Meerisotis, 2003) التي كانت بعنوان: تمويل التعليم العالي في أثيوبيا(تقييم وتوجيه للخطوات القادمة) صيغة عملية للميزانية وفق معايير مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا. كما هدفت إلى وضع العناصر الأساسية لتطبيق وإدارة صيغة التمويل في مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا.

وتناولت هذه الدراسة تحليل صيغة من صيغ تمويل مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا .فعملت هذه الدراسة على تحليل صيغ تمويل مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا، فوجدت هذه الدراسة أن صيغة التمويل معقدة وقد يكون لها آثار سلبية غير مقصودة على الطلاب.

وكان من أهم توصيات الدراسة أنه حتى يتم تطبيع أي نظام تمويل بدون القيود التي تتميز بها أنظمة التمويل في أثيوبيا يجب عمل سلسلة من آليات التوجيه في صيغ التمويل لتحقيق الهدف من الأداء والكفاءة والابتكار وآليات التوجيه هي سياسية تشجع مؤسسات التعليم العالي لاتخاذ بعض الخطوات التي تعبر ضرورية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

وبناء على ما سبق يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة عدم وجود دراسة استعرضت التحديات التمويلية بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان كما أنه لم يتم التطرق الى التحديات التمويلة في التعليمات والنظم الإدارية والمالية .

منهج وإجراءات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها وطبيعة تساؤلاتها، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، نظراً لملائمته لأغراض الدراسة . وحاول الباحث من خلاله وصف موضوع الدراسة، وتحليل البيانات وتفسيرها، أملا في التوصل إلى توصيات ذات معنى، تزيد وتثري بها رصيد المعرفة للموضوع.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بكليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي ، خلال العام الأكاديمي 2018/2017 .

عينة الدراسة

وتكونت عينة الدراسة بطريقة عشوائية من العاملين بكليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي ، والبالغ عددهم (300) فردا، ووصلت حصيلة جمع الاستبانات إلى (222) استبانة من أصل (300) استبانة، حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (222) استبانة، بنسبة (74%)، وبلغت عدد الاستبانات المفقودة (78) استبانة، بنسبة (26%).

وفيما يلي وصف لعينة الدراسة، تبعاً لمتغيرات الدراسة:

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للدراسة

نوع المتغير	المستويات	التكرار	النسبة المئوية %

النوع	ذكر	129	58.1
	أنثى	93	41.9
	المجموع	222	100
الوظيفة	إداري	141	63.5
	أكاديمي	81	36.5
	الجملة	222	100

أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة الدراسة ، حيث تكونت الاستبانة من (27) فقرة بعد التحكيم، موزعة على مجالين ، وكل مجال يندرج تحته عدد من الفقرات. والجدول رقم (3)، يوضح عدد المجالات وعدد الفقرات، والنسبة المئوية للفقرات بعد مقارنتها بالعدد الكلي.

جدول رقم (3)

توزيع مجالات الدراسة وفقرات كل منها والنسب المئوية للفقرات

رقم المجال	المجال	مجموع الفقرات	النسبة المئوية
1	تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية	14	%51.8
2	التعليمات والنظم الإدارية والمالية وعلاقتها بتحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية	13	%48.2
المجموع		27	%100

صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق أداة الدراسة

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة، عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على محكمين وعددهم (12) من ذوي الخبرة والمختصين في مجالات الإدارة التربوية، وأساليب التدريس، والمناهج، والارشاد التربوي، وقد عادت الاستبانات المحكمة جميعها، وأجمع المحكمون على صدقها، وملائمتها لقياس الأبعاد التي وضعت من أجلها، وذلك بعد إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، إما بالحذف، أو الإضافة، أو إعادة الصياغة، أو إعادة الترتيب.

وتم حساب معامل بيرسون لمعرفة الارتباط بين كل المحاور والدرجة الكلية للمحاور وهي كالتالي:

- **ارتباط درجة المحور الفرعي بالدرجة الكلية للمحور الرئيس:** تم حساب معاملات الارتباط لكل محور فرعي بالدرجة الكلية للمحور الرئيس الذي ينتمي إليه، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

قيم معاملات ارتباط درجة المحور الفرعي بالدرجة الكلية للمحور الرئيس

المجال الفرعي	معامل الارتباط
تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية	0.760**
التعليمات والنظم الإدارية والمالية	0.799**

** تعني أن الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من نتائج جدول رقم (4) أن جميع قيم الارتباط موجبة ودالة عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يدل على وجود علاقة قوية ومرتفعة بين درجة كل محور فرعي والدرجة الكلية للمحور الرئيس.

2- ثبات أداة الدراسة

قام الباحث باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لاستخراج معامل الثبات ونتائج الجداول رقم (5).

جدول رقم (5)

معاملات الثبات تبعاً لمجالات الاستبانة

المجال	قيمة ألفا كرو نباخ
تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية	0.540
التعليمات والنظم الإدارية والمالية وعلاقتها بتحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية	0.666
الثبات الكلي	0.671

يوضح الجدول رقم (5) أن جميع مجالات الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية حيث بلغ الثبات العام للأداة (0.671)، وذلك يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بقيمة ثبات عالية.

متغيرات الدراسة

تصميم الدراسة: اشتملت هذه الدراسة على عدد من المتغيرات.

1) النوع الاجتماعي وله مستويان هما: (ذكر، أنثى).

3) الوظيفة ولها مستويان هما : (إداري، أكاديمي).

التحليل الاحصائي للدراسة

بعد تجميع الاستبانات من قبل الباحث، تم تفريغ البيانات وترميزها وإدخالها الحاسوب باستخدام برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، تمهيداً لتحليل النتائج وذلك باستخدام المعالجات الاحصائية التالية:

- تم استخدام التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الاجابات لدى أفراد عينة الدراسة.
- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لحساب الاتساق الداخلي لجميع محاور أداة الدراسة، وكذلك للأداة ككل.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع المحاور.
- تم استخدام اختبارات (ت) (T-Test) للكشف عن الفروق، وذلك لدقته في الحكم على محاور أداة الدراسة من خلال تعيين الدلالة الإحصائية لها.

النتائج وتفسيرها

يتضمن عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات إحصائيا، وتمثل هذه النتائج وجهات نظر أفراد الدراسة وفقا لأبعاد تضمنتها أداة الدراسة. وتسهيلا لعرض نتائج الدراسة فقد تم تصنيفها وفقا لأسئلة الدراسة بحيث تمت الإجابة عن كل سؤال على حده، وفيما يلي عرض لتلك النتائج والبيانات الإحصائية المتعلقة بها، وفق المعيار الآتي:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي، تم حساب المدى (5−1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.8)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

جدول رقم (6)

الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي(طول الخلية)

قليلة جدا	من 1 إلى 1.79
قليلة	من 1.8 إلى 2.59
متوسطة	من 2.6 إلى 3.39
كبيرة	من 3.4 إلى 4.19
كبيرة جدا	من 4.2 إلى 5

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الاول الذي نصه: ما هي تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟**

بعد تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة، وتفريغ الاستجابات تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات الدراسة، وقد رتبت تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

يحتوي هذا المجال على (14) فقرة من فقرات الاستبانة، للتعبير عن درجة تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	12	التقدم التكنولوجي السريع والحاجة للتطوير المستمر بحاجة الى توفير التمويل اللازم	4.40	0.76	كبيرة جدا
2	1	استمرار مسؤولية الدولة في الإنفاق على التعليم العالي	4.27	0.88	كبيرة جدا
3	8	عدم الاستغلال الامثل للموارد المالية والبشرية في مؤسسات التعليم العالي	4.01	0.91	كبيرة
4	6	ضعف دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي	3.98	1.00	كبيرة
5	7	التوجه نحو الحصول على الاعتماد الأكاديمي بحاجة	3.97	0.89	كبيرة

		الى تمويل إضافي			
6	13	تزايد المصاريف الجارية من ادارة ورواتب وكتب وصيانة وكهرباء وماء واعاشة الطلبة ..... إلخ	3.92	0.87	كبيرة
7	10	عدم كفاية المباني والقاعات الدراسية للطلبة يتطلب موارد مالية إضافية	3.91	0.94	كبيرة
8	11	قلة خبرة بعض الكوادر البشرية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية في الادارات المالية والرقابية	3.66	1.07	كبيرة
9	4	التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم عالي حكومية جديدة يتم وفق دراسة	3.52	1.05	كبيرة
10	9	ضعف سياسة ترشيد الإنفاق بمؤسسات التعليم العالي	3.47	1.11	كبيرة
11	2	تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع مخرجات التعليم العام يشكل ضغوطاً إضافية على موازنة التعليم العالي	3.35	1.12	متوسطة
12	14	ضعف الرقابة المالية والإدارية	3.25	0.99	متوسطة
13	3	التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي الحكومية يتناسب مع الكثافة السكانية لمحافظات السلطنة	3.13	1.15	متوسطة
14	5	التمويل الحالي يتناسب مع التوسع المطرد في عدد الطلاب والتخصصات	2.92	0.99	متوسطة
		المتوسط الحسابي العام	3.70	0.37	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (7) أن التحديات التمويلية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية تراوحت بين الكبيرة جدا والمتوسطة، وحصلت الفقرة (12) التي نصت على " التقدم التكنولوجي السريع والحاجة للتطوير المستمر بحاجة الى توفير التمويل اللازم "على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.40)، وبانحراف معياري قدره (0.76) وبدرجة تقدير كبيرة جدا، بينما حصلت الفقرة (5) التي نصت على " التمويل الحالي يتناسب مع التوسع المطرد في عدد الطلاب والتخصصات " على أقل متوسط حسابي بلغ

(2.92)، وبانحراف معياري قدره (0.99) وبدرجة تقدير متوسطة، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (2.92-4.40)، وكان المتوسط العام للمحور، قد بلغ (3.70)، وبانحراف معياري عام قدره (0.37) وجاء التقدير الكلي للمجال بدرجة كبيرة.

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني الذي نصه: ما هي التحديات في التعليمات والنظم الإدارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟**

يحتوي هذا المجال على (13) فقرة من فقرات الاستبانة، للتعبير عن درجة التحديات في النظم الإدارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويوضح الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات في التعليمات والنظم الإدارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومي وعدم مقدرته على منافسة الاستثمارات الخاصة	3.92	0.91	كبيرة
2	2	تعدد الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي الحكومية يخلق نوعا من الازدواجية في أدوارها	3.84	1.04	كبيرة
3	1	غياب استراتيجية واضحة للموارد المالية بالتعليم العالي	3.68	0.95	كبيرة
4	5	يوجد نظام للسلطات والمسؤوليات يحدد الاختصاصات والصلاحيات	3.56	0.87	كبيرة
5	6	توجد أسس واضحة لإعداد الموازنات المالية بكل مؤسسات التعليم العالي الحكومية	3.41	0.84	كبيرة
6	9	توجد آلية واحدة ومحددة لكيفية استخدام المخصصات المالية	3.19	0.88	متوسطة
7	7	يتم إعداد الموازنات الإنمائية بشكل تفصيلي ودوري	3.18	0.75	متوسطة

	للبرامج والمشاريع			
8	11	يعتمد نظام التعيينات على الاحتياجات الفعلية وعلى أساس الكفاءة.	3.11	1.12	متوسطة
9	4	وجود هيكلة تنظيمية واضحة ومرنة تتلاءم مع البرامج والمشاريع بمؤسسات التعليم العالي الحكومية	3.04	0.99	متوسطة
10	13	تتم دراسة أسباب عدم تنفيذ الخطط السنوية كما هو مخطط	2.96	0.97	متوسطة
11	12	يتم استخدام الموازنات كمؤشر لتقييم أداء الدوائر والأقسام.	2.96	0.93	متوسطة
12	10	وجود التشريعات المناسبة لتنويع مصادر الدخل بمؤسسات التعليم العالي الحكومية	2.90	1.01	متوسطة
13	8	يتم إشراك كافة الدوائر والأقسام في إعداد الموازنة.	2.76	1.06	متوسطة
المتوسط الحسابي العام			3.27	0.43	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (8) أن التحديات في التعليمات والنظم الإدارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية تراوحت بين الكبيرة والمتوسطة، وحصلت الفقرة (3) التي نصت على " ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومي وعدم مقدرته على منافسة الاستثمارات الخاصة "على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.92)، وبانحراف معياري قدره (0.91) وبدرجة تقدير كبيرة، بينما حصلت الفقرة (13) التي نصت على " يتم إشراك كافة الدوائر والأقسام في إعداد الموازنة " على أقل متوسط حسابي بلغ (2.76)، وبانحراف معياري قدره (1.06) وبدرجة تقدير متوسطة، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (3.92-2.76)، وكان المتوسط العام للمحور، قد بلغ (3.27)، وبانحراف معياري عام قدره (0.43) وجاء التقدير الكلي للمجال بدرجة متوسطة.

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث الذي نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في مجالات الدراسة تعزى إلى النوع الاجتماعي ، والوظيفة ؟**

أ)متغير النوع الاجتماعي (ذكر، وأنثى)

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لجميع

المجالات وفقا لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، انثى)، تم اختبار ت **(T-test)** لمجموعتين مستقلتين حسب ما يشير إليه الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

نتائج اختبار ت(T-test) للكشف عن دلالة الفرق لدى عينة الدراسة تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	دلالة (ت) إحصائيا
الأول	ذكر	129	3.68	0.39	1.03-	0.31	غير دالة
	أنثى	93	3.73	0.34			
الثاني	ذكر	129	3.30	0.46	1.14	0.26	غير دالة
	أنثى	93	3.23	0.39			

يتضح من الجدول رقم (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين متوسطات الحسابية في جميع المجالات تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

ب) متغير الوظيفة

قام الباحث بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول رقم (10) يبين نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار ت(T-test) للكشف عن دلالة الفرق لدى عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة (إداري-أكاديمي)

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	دلالة (ت) إحصائيا

الأول	إداري	141	3.68	0.38	0.95-	0.34	غير دالة
	أكاديمي	81	3.73	0.35			
الثاني	إداري	141	3.27	0.43	0.19	0.84	غير دالة
	أكاديمي	81	3.26	0.44			

يتضح من الجدول رقم (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة.

ثانياً: دراسة الاحصاءات

يتناول هذا الجزء دراسة الإحصاءات ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها من البيانات بعد تحليلها إحصائياً، والتي بحثت في مصادر تمويل التعليم العالي الحكومي في سلطنة عمان، واشتملت الدراسة على متغيرين هي: النوع الاجتماعي ، والوظيفة، وقد تم تصنيف النتائج تبعاً لأسئلة الدراسة، كما يتضمن هذا الجزء التوصيات التي يقترحها الباحث في ضوء النتائج.

1) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول : ماهي تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟

أشارت النتائج المتعلقة بالسؤال الاول الى أن أهم تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية كانت الفقرة رقم (12) وهي التقدم التكنولوجي السريع والحاجة للتطوير المستمر بحاجة الى توفير التمويل اللازم وحصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.40)، ويعزو الباحث ذلك أن العصر الحالي عصر التكنولوجيا التي بحاجة الى دعم كبير وبسبب التطور السريع والمتواصل للتقنيات الحديثة التي يتطلب مواكبتها من خلال التحديث والتجديد للتكنولوجيا في التعليم والمعرفة، بينما الفقرة رقم (5) وهي التمويل الحالي يتناسب مع التوسع المطرد في عدد الطلاب والتخصصات حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (2.92)، ويعزو الباحث ذلك أن عدد الطلبة المقبولين سنويا على المقاعد التي تخصصها الحكومة (74%) في العام الاكاديمي 2018/2017 حسب الاحصائيات المنشورة.

2) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ماهي التحديات في التعليمات والنظم الادارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية؟

أشارت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الى أن أهم التحديات في التعليمات والنظم الادارية والمالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الحكومية كانت الفقرة رقم (3) وهي ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومي وعدم مقدرته على منافسة الاستثمارات الخاصة وحصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.92)، ويعزو الباحث ذلك أن الأنظمة والقوانين التي تحد من قدرة مؤسسات التعليم العالي الحكومية على الاستثمار، بينما الفقرة رقم (8) وهي يتم إشراك كافة الدوائر والأقسام في إعداد

الموازنة حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (2.76)، ويعزو الباحث ذلك أن بعض الجهات تعتبر إعداد هذه الموازنات سرية ويجب عدم إطلاع كافة الموظفين عليها.

3) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في مجالات الدراسة تعزى للنوع الاجتماعي، والوظيفة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لجميع المجالات وفقا لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) ومتغير الوظيفة (إداري ، أكاديمي)، تم اختبار ت (T-test) لمجموعتين مستقلتين، يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات الحسابية في جميع المجالات تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ومتغير الوظيفة .

الخاتمة

من خلال إستعراضنا للإطار النظري والدراسة الميدانية نجد أن الدراسة أوضحت الاهتمام الكبير الذي تولية الحكومة في تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان، وأهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية والقيام بتنمية المجتمع، والانفاق العالي لتمويل هذا التعليم، وقد هدفت في تحديد التحديات التمويلية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الحكومي في سلطنة عمان .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

1. الحاجة الملحة في استمرار الدولة في تمويلها للتعليم العالي، لما لها من دور في عمليات التمويل والتنظيم والمتابعة والتقييم لمخرجات مؤسسات التعليم العالي.

2. الإعتماد الكبير على الحكومة في تمويل التعليم العالي وهي تعتبر المصدر الوحيد في التمويل على مؤسسات التعليم العالي الحكومية وأيضا محدودية المصادر الأخرى لمساندة الحكومة، كما تعتمد مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشكل كبير على الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للتمويل من خلال البعثات التي تخصصها الحكومة للطلبة العمانيين.

3. توجد تحديات كثيرة في تمويل التعليم العالي ولعل أهمها التطور السريع للتكنولوجيا وما يصاحبه من ذلك بضرورة التحديث المستمر وحاجته الى انفاق عالي تتحمله الحكومة، وكما أن التوجه نحو الاعتماد الاكاديمي والجودة أيضا بحاجة الى نفقات مالية.

4. ان النظم الإدارية والقوانين تعتبر من أهم التحديات التي يجب على الحكومة أن تضعها في الاعتبار من أجل تسهيل عمل مؤسسات التعليم العالي الحكومية، حيث أن ضعف آليات الإستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومية أفقدها القدرة على منافسة الإستثمارات الخاصة، وعدم وجود التشريعات اللازمة

في كيفية زيادة إيرادات مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

5. تعدد الجهات المشرفة على قطاع التعليم العالي أدى إلى إزدواجية عملها وأيضا غياب الرؤية الواضحة للتخطيط في هذه المؤسسات من أجل التكامل مع بعضها في التخصصات، وأماكن وجود مؤسسات التعليم العالي الحكومية على مستوى محافظات السلطنة.

6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في جميع المجالات الذي يعزى لمتغير النوع الإجتماعي، والوظيفة .

بعد إستعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقترح الباحث عدداً من التوصيات ما يلي:

1. إن أنسب نموذج لتمويل التعليم العالي في سلطنة عمان هو النموذج الذي يزاوج بين نموذج الإنفاق الحكومي وانفاق القطاع الخاص مع قيام مؤسسات التعليم العالي الحكومية بزيادة إيراداتها من أجل المساهمة في خفض العبئ على الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، من خلال سن الأنظمة والقوانين التي تعطي مؤسسات التعليم العالي الحكومية الصلاحيات اللازمة لكي ترفد موازناتها من إيراداتها.

2. ضرورة وضع الاستراتيجة الوطنية للتعليم موضع التنفيذ حيث انها تأخرت كثيراً في التنفيذ، لانها سوف تحل إشكالية تعدد الجهات المشرفة على التعليم العالي وتوحيد الموارد المالية والبشرية، والإستخدام الأمثل لهذه الموارد.

3. ضرورة تغيير الأنظمة والقوانين لكي تتيح لمؤسسات التعليم العالي الحكومية الصلاحيات اللازمة لكي تكون مراكز إنتاجية من حيث تأسيسها للمصانع وشراء الأراضي والعقارات وغيرها والعمل على إدارتها من أجل المساهمة في زيادة إيرادات هذه المؤسسات.

4. انشاء صندوق استثماري حكومي يعود دخلة لتمويل التعليم العالي أسوة بصناديق الاستثمار التي انشأتها الحكومة في مجالات كثيرة.

5. منح مؤسسات التعليم العالي الاستقلال الإداري والمالي، واستبدال تخصيص الميزانية السنوية ذات الأبواب الثابتة إلى تخصيص إجمالي المبلغ الذي يعطى مؤسسات التعليم العالي الحرية في الانفاق بالصورة التي تتناسب مع احتياجاتها مع قيام الدولة بأعمال الاشراف والمحاسبة والحاكمية.

6. إضافة بند للمسؤلية الاجتماعية على الشركات المساهمة العامة والحكومية والبنوك، ضمن حلول لتمويل التعليم العالي.

7. ربط التخصصات التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي بحاجة سوق العمل، من أجل حسن إستغلال الموارد المتاحة في تغذية حاجات سوق العمل من الكوادر البشرية.

المراجع العربية والأجنبية

1. بدر، ماجد (2000) . **أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع والحلول**، الأردن، الجامعة الهاشمية .
2. الربيعي ، سعيد بن حمد (2008) . **التعليم العالي في عصر المعرفة : التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل** ، الأردن ، دار الشروق .
3. عابدين، محمود عباس (2011) . **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، القاهرة، الدار المصرية .
4. عليمات، عبدالله محمد (2007). **استراتيجية مقترحة لحل مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية ومقارنتها مع تمويل الجامعات الخاصة**، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، *جامعة عمان العربية للدراسات العليا* .
5. الغامدي، محمد عبدالله حجر (2000). **خيارات مفتوحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، السعودية** ،الأموال، شركة الاتصالات الدولية.
6. مخلص، محمد محمدي (2017). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، المجلد العاشر، العدد 27.
7. المذكور ، مريم أحمد و الدباسي ، منى هذال (2016). **تمويل مؤسسات التعليم العالي** ، الكويت ، دار المسيلة للنشر والتوزيع .
8. ميالة ، بطرس و القريشي ، هناء علي .(2014). مصادر التمويل والانفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق التحديات والحلول المقترحة (2010–2012) ، العراق ، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* ، الجامعة المستنصرية ، السنة 12 ، العدد 41 .
9. وزارة الاعلام .(2018). **سلطنة عمان مراكز متقدمة في المؤشرات العربية والدولية (تصنيفات ووجهات نظر مؤسسات عالمية)**، سلطنة عمان، بيت الغشام للصحافة والنشر والاعلان.
10. وزارة الاقتصاد الوطني.(2004). **تقرير التنمية البشرية**، سلطنة عمان، 2004.
11. وزارة التعليم العالي .(2012)،(2013)،(2014)،(2015)،(2016)،(2017)،(2018). **التقرير السنوي للقبول الموحد**، سلطنة عمان.
12. Jongbloed, Ben. **Funding higher education: a view from Europe: A Comparative Overview**, Available:www.utwente.nl/cheps/summer.../Brazil%20funding%20vs2.pdf (2008).
13. Merisotis, Jamic, **Higher education funding in Ethiopia: an assessment and guidance for next steps, siteresourccs**. Worldbank.or/…/resources/merisotis-ethiopia.pdf, (2003).